المحاضرة رقم 03: المعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم 09: الادوات المالية

1- الأهداف التعليمية لمحاضرة:

تهدف هذه المحاضرة الى معرفة نطاق عمل المعيار الدولي لإعداد الادوات المالية رقم 09: القوائم المالية، بحيث سوف نقوم بعرض المتطلبات الرئيسية للمعيار، وكذلك المعالجة المحاسبية الادوات المالية وفق المعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم 09: القوائم المالية، من حيث مصاريف اقتناء الأصول المالية، وكذلك مختلف الافصاحات الواجب تقديمها.

2- هدف المعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم 09: الادوات المالية:

يهدف هذا المعيار الى تبسيط مختلف الإجراءات و القواعد المعتمدة في القياس و الافصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية للمنشأة، بحيث ان المعيار المحاسبي رقم 39 ' الأدوات المالية – القياس-" و بالرغم من الخدمات التي قدمها في مجال تقييم و الإفصاح عن الأدوات المالية، الا انه بالنسبة لمستعملي القوائم المالية و المحاسبين كان كثير التعقيد، و هو ما دفع بالمطالبة بان يتم اعداد معيار بديل يهدف الى تبسيط الفهم و الاستعمال خاصة ما تعلق بالفصاح و التصنيفات المحاسبية، و هو المعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم 09: القوائم المالية، و الذي بدأ تطبيقه انطلاقا من سنة 2018/1/1.

3- محاسبة الأصول المالية وفق المعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم 09: الادوات المالية

3-1- الاعتراف المبدئي للأصول المالية:

ونقصد هنا ما هي القيمة التي تسجل بها الصول المالية، بالإضافة الى تصنيفها في القوائم المالية عند الحيازة عليها او إصدارها في اول مرة، تقوم المنشأة بتصنيف الأدوات المالية في قوائمها المالية، إذا كانت جزءا من العلاقة التعاقدية التي تهدف الى بيع او شراء الأصل المالي، بحيث سوف تحقق من وراء هذا العقد تدفق نقدي، بحيث ان المنشأة لها الخيار في تحديد تاريخ اثبات العملية، اذ يمكنها اعتماد تاريخ التعامل، او تاريخ التسوية للاعتراف والاثبات في القوائم المالية للمنشأة. بحيث ان المنشأة عليه اختيار الوقت الذي تقوم فيه بإدراج الأدوات المالية في قوائمها بإحدى الطريقتين.

- **تاريخ التعامل:** وهو تاريخ الالتزام، أي التاريخ الذي تقدم فيه المنشأة تعهد بشراء او بيع الأصل المالي (محاسبة الالتزام – المؤسسة تعترف بأصل سوف تتحصل عليه او تتنازل عليه بتاريخ العملية)
- **تاريخ التسوية:** وهو تاريخ التحويل الفعلي للأداة المالية سواء كانت أصل او خصم، وكذلك تاريخ التنازل او التخلص الفعلي للأصل المالي، والاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن الأصل المالي في القوائم المالية.

مثال: قامت شركة "ي" بإصدار سندات في 2023/02/02 بمبلغ 12.500 ون، حيث كانت العملية بتاريخ 2023/02/02 وهو تاريخ التعامل في الأسواق المالية، الا ان تاريخ التسوية و هو تحصيل مبلغ السندات كان أسبوع بعد الاكتتاب 2023/02/09، لذلك اذا ما اتبعت المنشأة أسلوب تاريخ التعامل، فإنها سوف تسجلها محاسبيا في قوائمها المالية بتاريخ 2023/02/02، ام اذا كانت تتبع أسلوب التسوية فإنها سوف تسجلها محاسبيا في قوائمها المالية بتاريخ 2023/02/09.

3-2- تصنيف الأصول المالية:

يقوم المعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم 09: القوائم المالية بتصنيف الأصول المالية الى فئتين:

- **الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.**

يمكن تصنيف الأصل المالي ضمن فئة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطان التاليان:

أ- اختبار نموذج الاعمال: ويعني ذلك ان المنشأة لن تتنازل ولن تقوم بتحصيل الأصل المالي حتى وصول تاريخ الاستحقاق، مثلا عند اقتناء السندات يكون الهدف هو تحقيق تدفق نقدي ولا يتم تحصيل قيمتها الاسمية حتى وصول تاريخ الاستحقاق وليس لغرض التنازل عليها بهدف الاستفادة من تغيرات في قيمتها العادلة.

ب- اختبار خصائص التدفق النقدي: عندا تعطي أداة الدين حق تعاقدي لاستلام المنشأة لتدفقات نقدية (فوائد) ثابتة ومحددة بتواريخ محددة.

ملاحظة:

المعيار IFRS 09 بالرغم من ان الهدف من نموذج الاعمال للمنشأة هو الاحتفاظ بالأصول المالية الى غاية تاريخ استحقاقها من اجل جمع التدفقات المالية التعاقدية، الا انها غير مجبرة على الاحتفاظ بالأصول المالية الى تاريخ الاستحقاق، فالمنشأة بإمكانها تحصيل التدفقات النقدية حتى عندما يتم بيع الأصول المالية (الأصل لم يحقق اهداف السياسة المالية للمنشأة، حاجة المنشأة لتمويل نفقات رأسمالية..).

- **الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة، بحيث ان هذه الفئة تنقسم الى جزئيين:**

- الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

- الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

يتم اعتماد هذا التقسيم عند الاكتساب الاولي الأصول المالية، في إطار تعاقدي مع الغير بهدف تحقيق تدفق نقدي بناء على النماذج التالية:

أ- نموذج اعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية

و نقصد هنا كيفية الإدارة الفعلية للمحفظة المالية و الأصول المالية من طرف المنشأ و ليس التقديرات و الاحتمالات (النية) لكيفية تسيير الموجودات المالية، فنموذج الاعمال يعتمد على الفعل و الوقائع وليس النوايا، وعليه فان المنشأة تحتفظ بأصول مالية من اجل تحقيق التدفقات النقدية و الأرباح و محفظة أخرى بهدف المتاجرة و تغطية المخاطر (التغيرات في القيمة العادلة).

ب- خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي

ويقصد ان الأصل المالي يسمح بخلق تدفقات نقدية ثابتة او قابلة للتحديد خلال فترة تداوله (السندات او القروض مثلا).

ملاحظة: هذا التصنيف قام بإلغاء التصنيف المعتمد وفق المعيار المحاسبي رقم 39 والذي يقسم الأصول المالية الى 4 اقسام:

- الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (تشمل بشكل أساسي الأصول المالية المخصصة للمتاجرة)
- الأصول المالية المعدة للبيع.
- أصول مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
- القروض والذمم.

حيث قام المعيار IFRS 09 بإلغاء القسام الثلاثة الأخيرة، الأصول المالية المعدة للبيع. أصول مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق. القروض والذمم.

3-3 القياس اللاحق للأصول المالية

بعد القياس المبدئي للأصول المالية، يتم قياسه اما بالقيمة العادلة او بالتكلفة المطفأة، وذلك وفقا للتصنيف المبدئي.

أ- الاعتراف بفروقات تقييم الأصول المالية عند اعداد القوائم المالية

- **الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة** يجب قياسها عند اعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة، مع اظهار فوارق التقييم ضمن قائمة الدخل، ما عدى الأصول المالية المخصصة للتحوط، والاستثمار في أدوات حقوق الملكية.
- **الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:** يتم قياسها بالتكلفة مع إطفاء العلاوة او الخصم بطرقة الفائدة الفعالة (الحقيقية) والاعتراف بالأرباح والخسائر من الأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة في قائمة الدخل وذلك عند الغاء الاعتراف بالأصل او انخفاض قيمته او إعادة تصنيفه.

ب- الاستثمار في أدوات حقوق الملكية (الأسهم) والاعتراف بفروق التقييم

تقاس كافة الاستثمارات المالية في حقوق الملكية بالقيمة العادلة، و يتم الاعتراف بالفروقات في القوائم المالية من خلال قائمة الدخل (ربح او خسار)، باستثناء الاستثمارات في الأوراق حقوق الملكية و التي تختار المنشأة قياسها بالقيمة العادلة (عند الاعتراف الاولي) فيتم اظهار فروق التقييم ضمن قائمة المركز المالي، و التي تعرض كذلك ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية باسم التغير المتراكم بالقيمة العادلة شرط ان لا تكون الأداة الاستثمارية بغرض المتاجرة.

وعليه فان الاستثمار في الأسهم يصنف الى:

- **أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة:** والاستثمارات المالية الموجهة للمتاجرة والتداول وكذلك أي استثمارات مالية لأغراض غير المتاجرة، كحيازة أسهم في منشآت أخرى.
- **أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:** وهي مجموع الاستثمارات المالية التي تحصلت عليها المنشأة ليس بهدف المتاجرة، كما ان تقييمها كان بالقيمة العادلة عند الاقتناء، وفروقات التقييم تسجل في جدول حقوق الملكية او قائمة المركز المالي.

ج- تصنيف الأصول المالية مؤهلة للقياس بالتكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة

يحبذ المعيار IFRS 09 خيار القيمة العادلة في التقييم الأولي للأصول المالية، كما ان للمنشأة احقية اختيار قياس ادواتها المالية بالتكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، ولكن شرط ان يلغى استخدام القيمة العادلة او يقلل أثره بشكل كبير من عدم اتساق القياس او الاعتراف او سوء المطابقة المحاسبية.

مثال: في حالة امتلاك المنشأة لقرض بسعر ثابت ومستحق الدفع ثم تقوم بتحويطه، و ذلك بجعل الفائدة متغير (استبدال الأسعار الثابتة بالعائمة)، سيؤدي قياس اصل القرض بالتكلفة المطفأة الى احداث خلل في القياس، و هنا نلجأ الى خيار القيمة الأدلة من خلال الربح و الخسارة للحد من عدم التوافق المحاسبي الناتج عن القياس بطريقة التكلفة المطفأة.

4- معالجة عمولات ومصاريف الشراء عند القياس الاولي للأصول المالية

يجب قياس الأصول المالية عند الاقتناء الاولي بالقيمة العادلة، والتي تمثل التكلفة عند تاريخ الشراء مضافا اليها تكاليف العملية، باستثناء مصاريف وعمولات الشراء للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والتي تعتبر مصاريف الشراء كمصاريف الدورة في قائمة الدخل.

5- القياس اللاحق للمطلوبات المالية (الخصوم)

أ- مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: وتقسم الى فرعين

- مطلوبات مالية بالقيمة العادلة، حيث تعمد المنشأة من لحظة اقتنائها ال تصنيفها وحساب فروقات إعادة تقييمها بالقيمة العادلة م خلال الأرباح والخسائر.
- مطلوبات مالية محتفظ بها للمتاجرة: تم الحصول عليها بهدف توليد دخل ناتج عن التغيرات في السعر والهوامش، وتشكل الالتزامات المالية القصيرة الاجل، كالأدوات المشتقة والالتزامات التجارية الأخرى.

ب- المطلوبات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة

مثل حسابات الذمم الدائنة والقروض والسندات، وكذلك الأوراق المالية الأخرى المحررة مقابل ديون مستحقة على المنشأة.